وسائل تداول السلطة في دولة المماليك (648 – 923 هـ / 1250 – 1517 م)

أ . د . أنوار جاسم حسن العنبكي

كلية التربية – الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: تداول ، السلطة ، مماليك

الملخص:

تميزت دولة المماليك بتعدد وسائل تداول السلطة فكان السلطان المملوكي يحكم البلاد بمنطق القوة، وكانت هذه القوة تحاول في بعض الأحيان أن تستند الى واجهة شرعية ، وفي الواقع كانت مسألة الشرعية من القضايا التي أرقت دولة المماليك ولاسيما في بداية حكمهم وذلك لكونهم مدركين تماماً أنهم مغتصبون للسلطة من أسيادهم الأيوبيين أولاً ، فضلاً عن ما أشتمل حكمهم من متغيرات ومتناقضات جعلت قضية إضفاء الشرعية على حكمهم قضية ملحة ثانياً .

ولقد أورد الكثير من الفقهاء ومن أبرزهم الماوردي (ت 450 هـ) وأبي يعلي الحنبلي (458 هـ) الطرق والوسائل التي تعقد فيها السلطة للدول المستقلة، حيث يرى الماوردي أن شرعية الدولة تتوقف على شرطين أثنين هما أمارة التفويض (الاستكفاء) أي من خلال الحصول على تفويض الحكم من قبل الخليفة ، والشرط الثاني هو أمارة الاستيلاء اضطراراً لأن فيها حفظ للقوانين الشرعية وحراسة الأحكام الدينية ، أي بمعنى أن يصبح الأمير أو السلطان صاحب الشؤون السياسية والخليفة صاحب الشؤون الدينية . وفي الواقع لجأت دولة المماليك الى استخدام الشرطين وبحسب ظروفها السياسية وبما يخدم مصالحها . فنراها في بداية حكمها لجأت الى شرط أو امارة الاستيلاء ولاسيما في عصر السلطان سيف الدين قطز ، وأحياناً أخرى لجأت الى امارة أو شرط الاستكفاء أو التفويض ولاسيما في عصر الظاهر بيبرس وبعد أحياء الخلافة العباسية في القاهرة ، وإن كان بشكل صوري .

وثمة أمر تميز به تداول السلطة في عصر دولة المماليك وهو الدموية وكثرة الانقلابات العسكرية حيث انتهت اغلب عهود سلاطينها بالعزل أو القتل رغم إقرار مبدأ ولاية العهد من قبل بعض السلاطين ، لكن ذلك لم يمنع تعرضهم للعزل والقتل والنفي وبصورة عامة ومن خلال متابعة تاريخ دولة المماليك يخرج القارئ بحقيقة مفادها أن هناك مبدئين حكما عملية تداول السلطة في هذه الدولة الأول هو ((الملك العقيم)) فكون الأمير أبن سلطان ولديه عهد بالسلطة من والده

فهذا لايمكنه أن يصبح سلطاناً، أما المبدأ الآخر وهو الأكثر تداولاً في دولة المماليك هو مبدأ ((الحكم لمن غلب)) .وكان لهذا النظام تداعياته السياسيه الخطيره على امن واستقرار دولة المماليك .

المقدمة:

أن المتتبع لتاريخ دولة المماليك يرى بوضوح أنهم ساروا في تداول السلطة وفق نظام خاص بدولة المماليك وبما يتلائم مع ظروفها السياسية على الصعيد الخارجي أو الداخلي ، وحاول أغلب سلاطين المماليك أن يلتزموا بمبدأ ولاية العهد لأبنائهم ، غير أنه في الواقع ومع وجود فئة المماليك ذات الطابع العسكري كان هناك مبدأين حكماً عملية انتقال الحكم ، الأول هو مبدأ ((الملك عقيم)) حيث لم يؤمن المماليك بنظام وراثة العرش ولم يتبعوا هذ النظام عن قصد كقاعدة ثابتة طوال تاريخهم الأمر الذي جعل منصب السلطنة دائماً في موضع التنافس ومسرحاً للمنازعات بين كبار أمراء المماليك عقب وفاة كل سلطان ، وكان الذي يحدث عادةء عند وفاة سلطان من سلاطين المماليك هو أن يجتمع كبار الأمراء ويعينوا أبن السلطان المتوفي في منصب السلطنة بدلاً من أبيه ، وفق مبدأ ولاية العهد وذلك لا إيماناً منهم بمبدأ الوراثة ولكن كحل مؤقت حتى يتضح الأمر أو ينجلي الموقف بين الأمراء ويظهر الأمير القوي الذي يستطيع أن يثبت تفوقه على بقية الأمراء وعندئذ يكون منصب السلطنة من نصيبه بعد عزل ولي العهد أو السلطان الوريث .

أما المبدأ الثاني الذي سار عليه أغلب سلاطين المماليك في تداول السلطة فهو مبدأ ((الغلبة)) أو الحكم لمن غلب وكانت لديهم عبارة (من قتل ملكاً أصبح هو الملك) حيث أنه من الأمور المألوفة في عرف المماليك أن يحل القاتل في سهولة محل القتيل في دست السلطنة ، مادام القاتل قد أظهر من الشجاعة والقوة مايحقق له التفوق على زملائه من الأمراء ، وهناك شواهد كثيرة لهذه الحالات في تاريخ دولة المماليك ، إذن كان العنف والدم هما أغلب الطرق المتداولة للوصول الى السلطنة الملوكية ومن الجدير بالذكر أن نشير الى أن ظروف قيام دولة المماليك من ناحية والوضعية القانونية للمماليك من ناحية ثانية قد حددت أبعاد النظرية السياسية لتلك الدولة وهذا يؤكد أن المفاهيم السياسية لدولة سلاطين المماليك كانت نتاجاً لظروف قيام الدولة فضلاً عن طبيعة سلاطين هذه الدولة وظروف معيشتهم ونشأتهم حيث لم يكونوا أحراراً في حياتهم الباكرة ، ولذلك يمكن بلورة هذه المفاهيم السياسية في أن أمراء المماليك اعتقدوا منذ البداية أن عرش البلاد حق لهم جميعاً يفوز به من له القدرة على التغلب والايقاع بالآخرين ، وسوف نلمس هذا السلوك في ثنايا البحث ، فضلاءً عن ذلك هناك تداخل كبير في شرعية

حكمهم في المنظور السياسي لحكام مصر في عصر سلاطين المماليك ، حيث أن من المتفق عليه أن سلطة الخلافة أو الحكم تتمثل في حقيقة تعاقدية بين الحكام والمحكومين (عقد بين الأمة والخليفة) وهذا العقد ينعقد بالاختيار والتراضي ، أما عن طريق أهل الحل والعقد أو عن طريق عهد من الخليفة بعد مشاورة أهل الحل والعقد ، أما في نظام الحكم في دولة المماليك نجد أن السلطان يجلس على عرش السلطنة ويحكم البلاد بمنطق القوة والغلبة التي تستند الى واجهة دينية تفرغ المفهوم الصحيح للخلافة وشروطها من مضمونها الشرعي.

ومن هنا جاء سبب اختيار موضوع البحث الموسوم ((وسائل تداول السلطة في دولة المماليك)) حيث توجد مجموعة من التناقضات التي حكمت عملية تداول السلطة في دولة المماليك والتي سنحاول مناقشتها من خلال عرض مجموعة من الفرضيات التي سيتم الاجابة عليها في ثنايا البحث وهي :

1 – كيف واجه المماليك إشكالية شرعية حكم العالم الاسلامي وهم رقيق ؟

2 – ماهي أهم الوسائل المتبعة لتداول السلطة في عهد الدولتين البحرية والبرجية ؟

3 – هل ألتزم المماليك بمبدأ ولاية العهد الذي حاول أغلب سلاطين دولة المماليك تطبيقه ؟

4 – وماهي الوسائل الاخرى المتبعة في الوصول للحكم والتي جعلت من دولة المماليك مختلفةعن الدول الاخرى في تداول السلطة .

5 – ماهو أثر هذه التناقضات والوسائل المتعددة لتداول السلطة على قوة وصمود دولة المماليك ؟

وقد أقتضى اعداد البحث تقسيمه الى عدة فقرات وهي :

أولاً : إشكالية شرعية السلطنة لدى المماليك .

ثانياً : تداول السلطة في عهد دولة المماليك البحرية .

ثالثاً : تداول السلطة في عهد دولة المماليك الجراكسة .

فضلاً عن عنوانات فرعية أخرى تصب في خدمة البحث وأخيراً أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

أولاً : إشكالية شرعية السلطنة لدى المماليك

كانت مسألة شرعية قيام المماليك بالحكم من أهم المسائل التي أرقت المماليك في بداية حكمهم باعتبارهم كانوا مدركين أنهم مغتصبون للسلطة من أسيادهم الأيوبيين وأيضاً لما أشتمل عليه حكمهم من متغيرات كثيرة جعلت مسألة أضفاء الشرعية على حكمهم ملحة جداً وكان الفقهاء قد تناولوا قديماً الحديث عن الطرق الشرعية التي تنعقد بها الامامة ويضمن بها الامام

طاعة الرعية له ، وكان في مقدمة من بحث في هذا الموضوع وتكلم فيه هو الماوردي[1] والذي أصبح مصدر إلهام لكل من جاء من بعده من العلماء ينهلون منه ويبنون على ماذكره أو يزيدون عليها استجابة لضغط الواقع ، وأحياناً التذرع بالحفاظ على وحدة الكلمة وتماسك الأمة ، وحيث جاءت آرائه بما يتلائم مع أهواء بعض الخلفاء والسلاطين ، وفي الواقع كانت هذه الطرق التي أقرها الماوردي لانعقاد السلطة تمثل مخرجاً شرعياً للدويلات السلطانية التي أستقلت عن الخلافة العباسية .[2] وأصبح وجودها أمراً واقعاً ممثلاً باستيلاء الأتراك على الحكم الفعلي ومن بعدهم البويهيين ومن ثم السلاجقة الذين عاصرهم الماوردي .[3] حيث رأى أن شرعية تلك الدويلات تتوقف على شرطين أثنين هما تفويض الخليفة للسلطان حكم إقليم ما وألا يخالف ذلك السلطان أحكام الشريعة في سياسة (أمارة استكفاء) .[4] والأخرى انعقاد (أمارة الاستيلاء) اضطراراً لأن فيها " حفظ القوانين الشرعية وحراسة الأحكام المدنية " .[5] وهذا ماجرت عليه الدويلات السلطانية بعد الماوردي كالدولة الزنكيه[6] نسبة الى مؤسسها عماد الدين زنكي .[7] والدولة الأيوبية في مصر والشام .[8] وغيرها من الدول التي قامت في المغرب الاسلامي .[9]

وكانت دولة المماليك واحدة من تلك الدويلات التي من المفترض أن تأخذ شرعيتها بتلك الطريقة التي درجت عليها الدول السلطانية ، ولكن ثمة متغيرات طرأت مع هذه الدولة أحرجتها ، وجعلت قضية الشرعية مأزقاً كبيراً لابد من العمل للخروج منه وقد تمثلت تلك المتغيرات في عدة إشكاليات :

الأولى : أصل المماليك الغير حر حيث أن أكثرهم رقيق من الأجلاب[10] والجلبان[11] وبرزوا للسلطة ومارسوا الشؤون السياسية بصورة فجائية أثر انقلاب على الأيوبين ومن ثم فأنهم لم يمتلكوا الخبرة الكافية لإتمام واستيعاب هذا الأمر .

الإشكالية الثانية : هو الخطر الكبير الذي كانت تواجهه الدولة العربية الاسلامية في تلك الفترة المتمثل بالصليبيين والحملة الصليبية السابعة على مصر فضلاً عن خطر المغول، ورغم انتصار المماليك في التصدي للحملة الصليبية السابعة على مصر في أعقاب وفاة الصالح نجم الدين أيوب سنة (647هـ / 1249 م) .[12] غير أن ذلك لم يجعلهم يتقلدون السلطنة بشكل مباشر لذلك اضطروا الى استدعاء تورانشاه أبن الصالح نجم الدين أيوب الذي لم يلبث أن قتل على يد بيبرس البندقدار (648 هـ / 1250 م) .[13] وكان مقتل السلطان تورانشاه دون وجود من يخلفه من الأيوبيين الكبار في مصر سبباً في تسليم المماليك زمام الأمور الى جارية الصالح نجم الدين أيوب وأم ولدهِ (شجر الدر) التي كانت قد أثبتت حكمه وتأن عند وفاة زوجها أثناء الحملة الصليبية على مصر .[14]

وتم تعيين شجر الدر في هذا المنصب الخطر في سابقة لم تحدث في تاريخ السياسة الاسلامية ،وعدها المقريزي " أول من ملك مصر من ملوك الترك المماليك ".[15] وتم تعيين عز الدين أيبك التركماني قائداً للجيش المصري أو أتابكاً العسكر .[16] وهنا واجه المماليك إشكالية أخرى تمثلت في عدة نقاط :

الأولى : عد م اعتراف الأيوبيين في الشام فضلاً عن كبار أمراء الصالح أيوب في دمشق بهذا الواقع الجديد .

الثانية : هي رفض مؤسسة الخلافة العباسية وعلى رأسها الخليفة المستعصم بهذا الأمر والاستهزاء به ، وعدم اعترافه بما حدث فلم يرسل منشوراً أو خلعة وسيفاً وعمامة الرأس للنظام الجديد بل ذهب أبعد من ذلك حيث أرسل الى مصر خطاباً مفاده " أن كانت الرجال قد عدمت عندكم فأعلمونا حتى نسير إليكم رجلاً ".[17] وهذا ما معناه بعدم اعترافهم بشرعية حكم المماليك ، رغم أن شجر الدر حاولت أن تضفي نوعاً من الشرعية على حكمها فكانت لا توقع باسمها على المناشير وإنما كان توقيعها "والدة خليل" .[18] وكان نقش اسمها على السكة (النقود) في صيغة " المستعصمية الصالحية، ملكة المسلمين والدة الملك المنصور خليل " .[19] وأرادت بذلك أن توحي بأنها تحكم باسم الخلافة العباسية طمعاً في الحصول على شرط الاستكفاء " التفويض " حسب شروط الماوردي لعقد الامامة أو الولاية السابقة الذكر. ورغم تنحي شجر الدر عن الحكم وتسلم المعز أيبك سلطنة المماليك لكن ذلك لم يمنحهم الشرعية المنشودة لحكم مصر مع وجود الأيوبيين واعتراضهم على توليهم السلطة والاعتداء على حقهم الشرعي في الحكم .

وكان الحدث الأبرز والذي ساعد المماليك على أضفاء الشرعية على حكمهم هو سقوط الخلافة العباسية على أيدي المغول سنة (656 هـ / 1258 م) وامتداد خطر المغول الى بلاد الشام ومصر لذلك وجد المماليك أنفسهم أمام خطر المغول وظهروا بمظهر المدافع والحامي للدولة العربية الاسلامية وكسرهم شوكة المغول بانتصارهم الكبير في معركة عين جالوت سنة (658 هـ / 1260 م) بقيادة سيف الدين قطز والمماليك البحرية .[20] وكان لهذا الانتصار أثره الكبير في تدعيم مركزهم السياسي في العالم الاسلامي والدولة العربية الاسلامية، فضلاً عن تداعياتها لصالح المماليك خاصة والدولة العربية الاسلامية عامة ،وأهم هذه النتائج هي عودة بلاد الشام الى السيادة الاسلامية وكسر أسطورة المغول في نفوس المسلمين ، وانتهاء الدولة الايوبية وخضوع من تبقى منهم للسيادة المملوكية .[21] ولعل أهم هدف حققه المماليك بعد الانتصار في هذه المعركة هي إقرار شرعية المماليك في العالم الاسلامي وتدعيم مكانتهم والتأكيد على دورهم الرائد في الدفاع عن العالم الاسلامي ومن ثم شرعية امتداد نفوذهم فيما بعد في الحجاز وبلاد النوبة

وبلاد السودان وإقامة علاقات متبادلة مع دول المغرب الاسلامي .[22] فضلاً عن ذلك أدى فشل المغول وكسرتهم في معركة عين جالوت الى فشل سياسة الصليبيين في الشرق الأدنى الرامية الى التحالف مع المغول ضد المسلمين والى تعجيل زوال الامارات الصليبية في بلاد الشام .[23]

وفي محاولة لإضفاء شرعية حكمهم للدولة العربية الاسلامية أقدم الظاهر بيبرس (658 – 676 هـ) فيما يعد خطوة مهمة وهي إحياء الخلافة العباسية في القاهرة .[24] فلم يكد يسمع بوصول أحد أبناء البيت العباسي الى دمشق حتى أرسل إليه واستدعاه الى مصر .[25] وقد أقام في القاهرة (15) خليفة عباسي وفي الواقع لم يكونوا أحسن حالاً من أسلافهم في بغداد أبان حكم البويهيين والسلاجقة ولم يكن للخليفة سوى حضور المناسبات الدينية وإعطاء شرعية الحكم للمماليك وقد ذكر المقريزي ذلك " فصار من بعده بيبرس ملوك عصر الأتراك يعينون رجلاً يسمونه الخليفة ويلقبونه بلقب الخلفاء وليس له أمر ولا نهي ولا نفوذ ولا كلمة ، بل يتردد الى أبواب الأمراء وأعيان الكتاب والقضاة لتهنئتهم بالأعياد والشهور ".[26] وكان من الاجراءات الأخرى التي أتخذها بيبرس لإضفاء الشرعية على حكم المماليك هو الانفتاح على المذاهب الفقهية وذلك بتنصيب قاضي قضاة لكل مذهب ، فضلاً عن المبالغة في الاهتمام بعلماء الدين وإقامة الاحتفالات الدينية وبناء المدارس والمساجد سعياً منهم في الإسهام من إخراج المماليك من مأزق الشرعية وجعل الناس عموماً يدينون لهم بالطاعة .[27]

ثانياً : وسائل تداول السلطة في عهد دولة المماليك البحرية (648 – 784 هـ)

أ – ولاية العهد :

حاول المماليك في بداية دولتهم الالتزام بمبدأ وراثة العرش وتطبيق مبادئ الحكم التي ورثوها عن أسيادهم الأيوبيين وذلك تماشياً مع الوضع الموجود وتجنباً للوقوع في صدامات مع الخلافة العباسية التي كانت لاتزال قائمة وتسعى الدول الى أخذ الشرعية منها بالحكم . وعندما أرسلوا الى تورانشاه ليتولى حكم مصر فذلك لم يكن إيماناً منهم بقدرته وحكمته السياسية وإنما لكي يستغلوا الوقت لترتيب أوضاعهم السياسية وفعلاً لم يلبث في الحكم طويلاً إذ سرعان مالقي مصرعه على يد الظاهر بيبرس أحد أمراء المماليك البحرية .[28] وبمقتله انتهت دولة بني أيوب بشكل رسمي وبدأ عصر دولة المماليك البحرية وتسلم الحكم شجر الدر وبعدها المعز أيبك .[29]

1 – السلطان علي بن المعز أيبك :

جرت أول عملية تداول للسلطة طبقاً لنظام ولاية العهد في أعقاب مقتل المعز أيبك حيث أحدث مقتله فراغاً كبيراً في صفوف المماليك ، وذلك لأنه فتح الباب على مصراعيه أمام القوى

المتنافسة على الحكم ولاسيما بين كبار أمراء المماليك ، وقد رأينا سابقاً كيف أن المماليك لم يؤمنوا مطلقاً بمبدأ الوراثة في الحكم وإنما كان شعارهم (الحكم للأقوى) أو لمن غلب .[30]

وكانت الحالة التي تتكرر عادة عقب وفاة كل سلطان من سلاطينهم هي ان يسرع الأمراء الى تنصيب أبن السلطان المتوفي ليحل في الظاهر محل أبيه ، حتى تهدأ الأمور وتستقر الأوضاع ويظهر بين صفوف الأمراء من يتفوق على منافسيه وعندئذ لا يصعب عليه خلع ذلك الأبن وإحلال نفسه محله في الحكم .[31] لذلك وعندما وجد أمراء المماليك انفسهم لا يستطيعون الأجماع على احدهم ليتولى منصب السلطنة أستقر رأيهم على اختيار ولد المعز (علي بن أيبك) فأعلنوه سلطاناً خلفاً لوالده سنة (655 هـ / 1257 م) . ولقب السلطان الجديد بالمنصور وكان في الخامسة عشر من عمره ، لذلك أقيم الأمير سيف الدين قطز أتابكاً له ونائباً للسلطنة (وأصبح مدبر الدولة) .[32] غير أن هذا السلطان الصغير لم ينجح بالاحتفاظ بالسلطنة أكثر من عامين فقط وذلك لصغر سنه وضعف شخصيته فضلاً عن التحديات الخارجية المتمثلة في الصراعات مع الأيوبيين والمغول في بلاد الشام ،لذلك سرعان ماتم خلعه وأرتقى نائب السلطنة ومدبر الدولة الامير سيف الدين قطز السلطنة سنة (657 هـ / 1259 م) .[33]

2 – سلطنة اولاد الظاهر بيبرس :

يعد الظاهر بيبرس البندقداري المؤسس الحقيقي لدولة سلاطين المماليك وذلك لكون الفترة الطويلة نسبياً التي قضاها في الحكم (658 – 676 هـ / 1260 – 1277 م) مكنته من القيام بالكثير من المشاريع الداخلية والخارجية والتي أضفت على دولة المماليك الناشئة قدراً من الاستقرار والهيبة فضلاً عن حروبه وانتصاراته على الصليبيين .[34] ورغم ان الظاهر بيبرس بوصفه احد المماليك وكونه لايحترم مبدأ الوراثة وولاية العهد لكن رغم ذلك غلبت عليه غزيرة الأبوة وتحدي طبيعة المماليك ونظامهم وقام بتوريث العرش لأبنه الأكبر السعيد بركه خان ، ويبدو ان هناك سببين جعلا الظاهر بيبرس يعلن عن أبنه الصغير ولياً للعهد هي القوة العسكرية والسياسية التي بات يتمتع بها بعد انتصاره في عين جالوت ومعركة حمص الأولى والقضاء على التمردات الداخلية في مصر والشام ،وأيضاً استمرار وجود الخطر المغولي والذي أجبره على ترك من يثق فيه نائباً في مصر ، فضلاً عن رغبة بعض الأمراء من المقربين للظاهر بيبرس في تولية السعيد بركه خان حيث ذكر مؤلف سيرة الظاهر القاضي محي الدين أبن عبد الظاهر بذلك " وأشار بعض الأمراء بسلطنة الملك السعيد ولد السلطان ليكون في الديار المصرية ".[35] وذلك مفاده أن الرأي بتنصيب السعيد بركه خان نبع اصلاً من عند بعض الأمراء الكبار وليس من قبل بيبرس فقط .[36] وعموماً فقد نصب الأمير السعيد بركه بن بيبرس ولياً للعهد في أحتفال كبير

وكتب الوثيقة الرسمية لتقليد الولاية كاتب الأنشاء والمؤرخ أبن عبد الظاهر وأوردها بشكل كامل في تاريخه لسيرة الظاهر بيبرس ومما جاء فيها " فليتقلد الولد ما قلدناه من أمور العباد وليشركنا فيما يباشره من مصالح الثغور والقلاع والبلاد ".[37]

ورغم ذلك ولخشية بيبرس على ولد ه السعيد ولعدم اطمئنانه لما سيفعله الأمراء بابنه بعده كتب وصية سرية لأبنه حذره فيها من الأمراء المحيطين به جاء فيها "فهؤلاء الأمراء الأكابر يرونك بعين الصبي ، فمن بلغه عنك ما يشوش عليك ملكك وتحققت ذلك عنه ، فأضرب عنقه في وقته ولا تعتقله ، ولا تستشير أحداً في هذا ، وأفعل ما أمرتك به ، وإلا ضاعت مصلحتك ".[38] وفعلاً كان خوف السلطان الظاهر بيبرس من الأمراء في محله إذ لم يلبث السلطان الجديد السعيد بركه أن تعرض للمؤامرات من قبل الأمراء الذين كانوا ينظرون إليه "بعين الصبي" ولم يلبثوا أن خلعوه عن السلطنة لذلك أضطر للتنازل بحضور الخليفة والقضاة والأمراء سنة (678 هـ / 1279 م) .[39] وعرضت السلطنة بعد عزل السلطان السعيد على أقوى أمراء البحرية عندئذ وهو الأمير قلاوون الألفي .[40] ولكنه كان يدرك تماماً أن الوقت غير مناسب لتوليه السلطنة ،فتظاهر بالزهد وقال " أنا لم أخلع الملك السعيد شرهاً الى السلطنة وحرصاً على المملكة ، ولكن حفظاً للنظام والأولى ألا يخرج الأمر من ذرية الملك الظاهر ".[41] لذلك تم اختيار الأبن الثاني للسلطان الظاهر بيبرس وهو الأمير بدرالدين سلامش سلطاناً سنة (678 هـ / 1279 م) وأصبح سيف الدين قلاوون أتابكاً للسلطان الجديد ، وعندما اطمأن قلاوون تماماً أن الأمور غدت مهيأة لاعتلائه منصب السلطنة أعلن أنه " لا فائدة من بقاء ذلك الصبي الصغير لانتشار السمعة في البلاد ، وامتهان الحرمة في أنفس الحواضر والبواد " .[42]

وهكذا تم عزل بدر الدين سلامش سنة (678 هـ / 1279 م) قبل أن يمر على قيامه بالسلطنة ثلاثة أشهر وحل محله الأمير سيف الدين قلاوون الصالحي .[43]

3 – سلطنة قلاوون وأولاده (678 - 784 هـ / 1279 – 1382 م)

يتمتع بيت قلاوون بأهمية خاصة في تاريخ دولة سلاطين المماليك لكون مبدأ ولاية العهد يتضح بشكل كبير في هذا البيت ، فرغم أن المماليك لم يؤمنوا بمبدأ وراثة الملك كما سبق ذكره ،غير أن بيت سيف الدين قلاوون وأولاده شذوا عن هذه القاعدة ، واستطاعوا أن يحتفظوا بمنصب السلطنة في ذرية المنصور سيف الدين قلاوون مدة طويلة قاربت على القرن من الزمان (678 – 784 هـ) مما يشكل حالة فريدة في تاريخ دولة سلاطين المماليك ، وليس هناك شك في أن ذلك يعود الى السلطان المنصور قلاوون وقدرته في أرساء هيبة بيته في النفوس وفي إحاطة أسمه وأسم أسرته بهالة المجد والعظمة ، مما جعل المعاصرين يتمسكون بأبنائه وأحفاده من بعده .[44]

وقد أجمع المؤرخون على وصف السلطان قلاوون بأطيب الصفات حيث قال عنه بيبرس الدوادار " كان حليماً ، عفيفاً، في سفك الدماء مقتصداً في العقاب ، كارهاً للأذى " .[45] غير أن هذه الصفات التي تمتع بها قلاوون لم تمنع المماليك من معارضته وتدبير المؤامرات لخلعه ، وذلك جرياً على عادتهم عند اعتلاء سلطان للحكم ، فلم يسلم السلطان المنصور قلاوون من الثورات الداخلية التي تعرض لها معظم سلاطين المماليك في مستهل حكمهم ، حيث خرج عليه الأمير شمس الدين سنقر الأشقر نائب الشام ،حيث رفض ان يتولى الأمير سيف الدين قلاوون السلطنة دونه وهو زميله ومعتقداً بأحقيته في السلطنة ، لذلك دعا أهل الشام للخروج عن طاعة قلاوون ، ولم يكتف بذلك بل أعلن نفسه سلطاناً وتلقب بالملك الكامل .[46] غير انه لم يجد استجابة من أهل الشام وكذلك أمتنع أهل دمشق عن تأييده فضلاً عن ذلك لم يلبث السلطان المنصور قلاوون أن أنزل به هزيمة سنة (679 هـ / 1280 م).[47]

ومن المشاكل التي واجهها قلاوون أيضاً هي تآمر بعض الأمراء الظاهرية من مماليك الظاهر بيبرس ولم يكتفوا بذلك فقط بل أتصلوا بالصليبيين سراً غير أن قلاوون كشف المؤامرة وعاقب المتآمرين بالإعدام والسجن .[48] لم يتعظ السلطان المنصور قلاوون بما حدث لأبناء الظاهر بيبرس بعد وفاته ،ولاسيما كونه كان المسؤول الأول عن خلع أبني الظاهر بيبرس عن السلطنة ، وحاول أن يعهد بالسلطنة من بعده لأبنه الأمير علاء الدين علي بل انه لم يكتب بتولية أبنه الأكبر ولاية العهد في حياته وإنما أراد أن يجعله سلطاناً في حياته ، وفعلاً نجح في توليته سنة (679 هـ / 1280 م) وأقيم حفلاً بالقلعة تمت فيه تقليد علاء الدين علي بن قلاوون بحضور الأمراء ولقب السلطان الجديد بلقب الملك الصالح.[49] غير ان السلطان الجديد لم يلبث أن توفى سنة (687 هـ / 1288 م) بعد أن قضى ثمان سنوات سلطاناً في حياة أبيه ، وكان السلطان قلاوون قد كتب بولاية العهد لأبنه الثاني الامير خليل بن قلاوون .[50]

لكن السلطان قلاوون لم يوقع هذا العهد ، لكن رغم ذلك فأن السلطان الجديد الأشرف خليل بن قلاوون لم يصادف صعوبة في المناداة به سلطاناً في أعقاب وفاة والده سيف الدين قلاوون سنة (689 هـ / 1290 م) لذلك بدأ يتأهب للخروج على رأس حملة جديدة الى الشام ، ورغم ذلك فأن الأمور لم تتم للسلطان الجديد بسهولة دون تعرضه للمنافسة المعتادة والتي تعرض لها معظم سلاطين المماليك من كبار الأمراء ، غير أنه لم يلبث أن تخلص من هذه المؤامرات وقبض على زعيم المؤامرة وهو حسام الدين طرنطاي وقتله .[51]

وتمكن الأشرف خليل من الانتصار على بقايا الصليبيين في الشام ولاسيما بعد انتصاره الكبير على الصليبيين في عكا والتي كانت بمثابة الضربة الكبرى التي حلت بهم بالشام ، حيث لم يبقى

لهم وجود في تلك البلاد ولم يلبث أن خضعت باقي مدن الشام للأشرف خليل وتم طرد الصليبيين من صور وصيدا وطرطوس وعثليت .[52] وبالفعل كان الأشرف خليل بن قلاوون هو بطل آخر صفحات الحروب الصليبية بأرض الشام .[53]

غير أن نجاح الأشرف خليل بن قلاوون في طرد آخر البقايا الصليبية من الشام لم يشفع له لدى كبار الأمراء والطامعين بالسلطة ، لذلك أخذوا يفكرون بالتخلص منه وتزعم حركة التآمر عليه الأمير بدرالدين بيدرا نائب السلطنة الذي ساءت علاقته بالسلطان الأشرف خليل بن قلاوون بشكل كبير جداً ، ولم يلبثوا أن تمكنوا من القضاء عليه وذلك عند خروجه للصيد سنة (693 هـ / 1293 م) حيث تبعه الأمراء حتى أجهزوا عليه وقتلوه .[54]

وفي أعقاب وفاة أو مقتل الأشرف خليل بن قلاوون حاول المتآمرون أن ينصبوا نائب السلطنة الأمير بيدرا بالحكم وبالفعل حلفوا يمين الولاء له ولقبوه بالملك الأوحد .[55] غير إن المماليك الأشرفية بزعامة الأمير زين الدين كتبغا المنصوري لم يتركوه يصل الى القاهرة وتمكنوا من قتله .[56] وبعد ذلك حاول زين الدين كتبغا أن يعلن نفسه سلطاناً جديداً غير أن الأمراء الأشرفية رفضوا ذلك وانتهت المنازعات باختيار الملك الناصر محمد بن قلاوون سلطاناً خلفاً للأشرف خليل بن قلاوون .[57]

- سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الأولى (693 – 694 هـ)

وكان الناصر محمد بن قلاوون في هذه الفترة طفلاً صغيراً في التاسعة من عمره عندما ولي السلطنة للمرة الأولى سنة (693 هـ / 1293 م) ، ومن الواضح إن اختيار الأمراء للناصر محمد رغم صغر سنه لم يكن ناجماً عن حبه أو احتراماً لتاريخ والده المنصور قلاوون وأحقيته في الحكم بوصفه أبن السلطان قلاوون وإنما تماشياً مع الظروف المحيطة في ذلك الوقت وحسماً للموقف بينهم وبين بعض، واستغلالاً للوقت حتى تظهر شخصية قوية بين صفوفهم ليستطيع الإطاحة بذلك الطفل الصغير وينحيه عن الحكم ، وبالفعل كان المتحكم به في هذه الفترة الأمير علم الدين سنجر الشجاعي ومن ثم الامير زين الدين كتبغا ، وبالفعل لم يلبث الأمير كتبغا أن خلع الناصر محمد بن قلاوون وأعلن نفسه سلطاناً للمماليك بدله ، حيث جمع الأمراء وقال لهم " لقد فسدت الأحوال لكون السلطان صغير السن ، وطمع المماليك في حق الرعية ومن الرأي أن يتولى سلطاناً كبيراً يقمع المماليك عن هذه الأفعال ".[58]

- سلطنة الناصر بن قلاوون الثانية (698 – 708 هـ)

في أعقاب الفوضى التي حدثت في دولة المماليك بين المتآمرين على سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الأولى ولاسيما بعد مقتل حسام الدين لاجين ، لم يجد المماليك أفضل من الناصر محمد

بن قلاوون لتولي السلطنة لاسيما وأنه في نظرهم صاحب الحق الشرعي في السلطنة ، لذلك لم يلبثوا أن أحضروه الى مصر ليتولى السلطنة للمرة الثانية ، فأستقبل في القاهرة استقبالاً حماسياً من قبل المماليك وعامة الناس وأقاموا الزينة وفي القلعة جددت البيعة له مرة ثانية .[59]

وقد تعرضت سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثانية الى الكثير من المخاطر الداخلية والخارجية ، حيث تعرضت لهجمات المغول على بلاد الشام وتمكنت جيوشهم من إنزال الهزيمة بالمماليك فضلاً عن المؤامرات الداخلية التي يقودها الأمراء المماليك الذين اشتدت ضراوتهم وهو لايزال في هذه المرحلة أيضاً سلطان صغير لم يتجاوز الرابعة عشر من عمره .[60] لذلك كانت سلطنته في هذه المرحلة أيضاً أسمية والمتحكم في الأمور هم الأميران سلار والأمير بيبرس الجاشنكير حيث حالا بينه وبين الاتصال بالناس أو التصرف في أمواله وشؤون السلطنة ، لذلك حاول التخلص منهما ولكنهما علما بنوايا الناصر محمد بن قلاوون وحاولا قتله غير أنهما واجها تأييداً شعبياً منقطع النظير للناصر محمد بن قلاوون ، بحيث أول مرة تنتصر إرادة الشعب في عصر سلاطين المماليك وينجح في حماية السلطان ، لذلك أضطر المتآمرون الى الاستسلام لإرادة المؤيدين للناصر محمد بن قلاوون وجددوا العهد للسلطان الصغير .[61] غير ان الأمور لم تتم بسهولة ويسر للناصر محمد بن قلاوون بعد هذه المؤامرة ، وضاق السلطان الصغير بعدم قدرته على مواجهة سلار وبيبرس الجاشنكير لذلك فكر في الهروب والتخلي عن السلطنة ، فتظاهر برغبته في أداء الحج وخرج من مصر قاصداً الحجاز عن طريق الكرك وعند وصوله أخبر مرافقيه من الأمراء أنه أختار الحياة في الكرك وأعلن اعتزاله السلطنة ، وقد حاول الأمراء إقناعه بالعودة عن رأيه وهددوه بحرمانه من السلطنة ومن الاقامة في الكرك غير أنه أصر على رأيه.[62] لذلك تولى السلطنة نائبه وأحد أبرز المتآمرين عليه وهو بيبرس الجاشنكير .[63]

- سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الثالثة (709 – 741 هـ)

رغم تنازله عن السلطنة غير أن الناصر محمد بن قلاوون ظل يتمتع بشعبيه كبيرة في مصر وبلاد الشام ، وكان الناصر محمد بعد هذه الفترة أي بعد تنازله عن السلطنة للمرة الثانية قد ازداد نضجاً ودراية الى حقوقه في حكم المماليك حيث أخذ ينظم صفوفه لاسترداد السلطنة للمرة الثالثة ومما شجعه على ذلك هو موقف الأمراء المماليك من حيث ترك كثيراً منهم صف بيبرس الجاشنكير وهربوا وانظموا إليه واعلموه بمحبة الناس إليه ومساندتهم له فضلاً عن المكاتبات التي وصلت إليه من البلاد الشامية .[64] وبالفعل أقيمت الخطبة باسمه يوم الجمعة 22 شعبان سنة (709 هـ / 1309 م) في دمشق .[65] وأخيراً قرر الناصر محمد بن قلاوون الانتقال الى مصر ، ولم يلبث بيبرس الجاشنكير أن وجد نفسه وحيداً دون مسانده من جيشه لذلك خلع نفسه من

السلطنة ولم يكد يغادر القلعة هارباً حتى أصبح حراس القلعة ينادون باسم الملك الناصر محمد وخطب له على منابر القاهرة باسم الملك الناصر مجمد بن قلاوون .[66]

وقد دام حكم الناصر محمد في هذه الفترة حوالي أحدى وثلاثين سنة وهي مدة طويلة لم يدانيه فيها سلطان آخر من سلاطين المماليك وقد مثل ذلك العصر بالذات أعظم ملفات تاريخ عصر المماليك ازدهاراً واستقراراً ، وذلك أن نفوذ دولة المماليك امتدت في عهده من المغرب غرباً حتى الشام والحجاز شرقاً ، ومن النوبة جنوباً حتى آسيا الصغرى شمالاً.[67] وهذه المكانة الكبيرة التي تمتع بها بيت قلاوون هي التي جعلت الناس يتمسكون بسلالة الناصر محمد بن قلاوون حتى بعد وفاته (741 هـ / 1340 م) وظل أولاده وأحفاده يحكمون حتى سنة (784 هـ / 1382 م) أي على مدى أربعين سنة ، على الرغم من كون بعض أحفاده لم يكونوا بمستوى المسؤولية لحماية دولة المماليك .[68]

ب – الانقلابات العسكرية :

واحدة من وسائل تداول السلطة في عصر المماليك البحرية والبرجية (الجراكسه) هي الانقلابات العسكرية ، لذلك لانستغرب أن تميزت عملية انتقال السلطة في هذا العصر ووصفت بالدموية من قبل أكثر المؤرخين المعاصرين لهذه الدولة ، فمن بين حوالي 55 سلطاناً انتهت عهود حوالي 40 منهم بانقلابات عسكرية وبالتالي انتهت حياة أكثر من 20 منهم بالقتل اغتيالاً أو اعداماً ، ومما هو جدير بالذكر أن أغلب الأنظمة التي حكمت مصر وعبر تاريخها الطويل لم ينته عهد حاكم بالإعدام إلا في عصر المماليك .[69]

والسؤال الذي طرح من قبل أكثر هؤلاء المؤرخين هو كيف يتوافق أن تتعرض دولة لهذا العدد الضخم من الانقلابات وتنتهي حياة أكثر سلاطينها بالقتل وتستمر هذه الدولة قوية وثابته لمدة 267 عاماً ؟!

والجواب الأمثل لهذا التساؤل مفاده ان النظام الحاكم للدولة المملوكية كان موضوعاً بطريقة تضمن للدولة ذاتها الاستمرار بغض النظر عن شخص القائمين بأمرها وهذا يؤكد أنها كانت دولة مؤسسات فعلاً بحسب مقاييس عصرها في ذلك الوقت .

ومن أشهر هذه الانقلابات في عصر دولة المماليك البحرية هو :-

1 – انقلاب سيف الدين قطز (657 – 658 هـ)

أشتهر السلطان سيف الدين قطز في التاريخ الاسلامي بقاهر المغول وبطل معركة عين جالوت أحدى أشهر المعارك الفاصلة في التاريخ الاسلامي ، ورغم أن فترة حكمه لم يتجاوز العام الواحد غير أنه يعد أول من قام بعملية انقلاب على الحكم في تاريخ دولة المماليك البحرية وتولى

السلطنة بعد خلع السلطان الصغير علي بن المعز أيبك ، حيث أنه في الوقت الذي كان فيه السلطان الصغير المنصور نور الدين علي بن أيبك يقضي وقته في اللعب وركوب الحمير في القلعة واجهت دولة المماليك أخطر عدو خارجي المتمثل بالمغول ، حيث وصلت الأخبار الى القاهرة باستيلاء المغول على بغداد وسقوط الخلافة العباسية سنة (656 هـ / 1258 م) وعزمهم أن تكون مصر هي الوجهة المقبلة لهم ، حيث أستغل الأيوبيين المعارضون للمماليك هذه الأحداث وأرسلوا الى هولاكو يطلبون مساعدته للاستيلاء على مصر من المماليك .[70] وبالفعل استجاب هولاكو لهذه الدعوة وقرر إرسال قوة من عشرين ألف فارس الى بلاد الشام ، وعندما وصلت أخبار تهديد المغول لبلاد الشام عقد مجلس القلعة لذلك وجد الأمير سيف الدين قطز الفرصه سانحة للانقلاب على سلطة الملك الصغير وخلعه حيث أستنكر صغر سن السلطان الجديد وعدم مقدرته على مواجهة هذا الخطر الكبير المحدق بالبلاد حيث قال " لابد من سلطان قاهر يقاتل هذا العدو والملك المنصور صبي صغير لايعرف تدبير المملكة".[71]

ولم يلبث أن أنتهز قطز فرصة خروج الأمراء للصيد سنة (657 هـ / 1259 م) ، وقبض على المنصور علي وأخيهما وخلعه وبذلك أنتهى حكم المنصور علي بعد أن أستمر في السلطنة حوالي عامين وثمانية أشهر وثلاثة أيام.[72] ولكنه في البداية تخوف من غضب الأمراء الذين أنكروا عليه ما فعله بالمنصور علي، لذلك أعتذر لهم بأنه لم يعزله إلا تخوفاً من الخطر المحدق بدولة المماليك ومن تواطئ الناصر يوسف الأيوبي مع المغول ضد المماليك .[73] وكذلك أخذ يسترضي الأمراء " حتى تمكن " وعندئذ أمسك بزمام الأمور بيد من حديد " فقبض على الأمراء من جهة واودعهم الاعتقال " .[74]

وبعد تمكنه من تثبيت أقدامه في الحكم أخذ يعد العدة لمواجهة الخطر الأكبر الذي هدد مصر وبلاد الشام وهم المغول ، وبالفعل تمكن من الانتصار عليهم ، غير أن هذا الانتصار لم يكن شفيعاً له من القتل والتمرد عليه ، وبالفعل انتهت حياته بالقتل على أحد مماليك البحرية وهو الظاهر بيبرس ، بالاتفاق مع بقية المماليك الذين تحالفوا معه ضد سيف الدين قطز وانتهت بذلك حياة بطل معركة عين جالوت سنة (658 هـ / 1260 م) .[75]

2 – انقلاب الظاهر بيبرس البندقداري

من أشهر الانقلابات العسكرية التي حدثت في دولة المماليك البحرية هو الانقلاب الذي قاده الظاهر بيبرس، والذي يعد بالفعل وطبقاً لأقوال المؤرخين المعاصرين له المؤسس الحقيقي لدولة المماليك البحرية، وكانت من الأمور المألوفة في عرف المماليك أن يحل القاتل في سهولة محل

القتيل في دست السلطنة مادام القاتل قد أظهر من الشجاعة والقوة ماحقق له التفوق على زملائه من الأمراء ، وبعبارة أخرى فأن شعارهم كان " من قتل ملكاً أصبح هو الملك " .[76]

وذكرت الكثير من المصادر عن عملية تولي بيبرس للسلطنة ، حيث أنه حينما كان قطز على الأرض ولم تجف دماؤه بعد تقدم الأمير فارس الدين أقطاي المستعرب وبايع الأمير بيبرس بالسلطنة ، ثم تبعه بقية الأمراء قرب الصالحية .[77] وبعد مبايعة الأمير أقطاي والأمراء بيبرس بالسلطنة قال له " لا تتم السلطنة إلا بدخولك قلعة الجبل " .[78] لذلك ركب بيبرس وصحبته الأمراء قاصدين القاهرة والتي كانت قد زينت لاستقبال السلطان المظفر قطز ، والناس في فرح وسرور بالغ لما حدث من انتصار كبير على المغول وانكسارهم ، وإذا بالمنادي يطوف شوارع القاهرة وهو يصيح " ترحموا على الملك المظفر ، وأدعوا لسلطانكم الملك القاهر ركن الدين بيبرس " .[79] فأصيب الناس بالذهول لكونهم عرفوا الانتصار على المغول مقروناً بسيف الدين قطز ولكنهم لم ينسوا للبحرية ظلمهم وتعسفهم لذلك خافوا من عودتهم .[80]

ولم يلبث بيبرس أن قصد القلعة حيث أستقبله نائب السلطنة الأمير عز الدين آيدمر ، وكان قد خرج للقاء قطز ، ولكن بيبرس أخبره بما جرى فلم يجد نائب السلطنة وغيره من الأمراء سبيلاً غير أن يحلفوا يمين الولاء والطاعة للسلطان الجديد (658 هـ / 1260 م) ولذلك أستقر بيبرس في القلعة " وجلس في إيوان ملكه وحلف الناس على اختلاف

طبقاتهم فما بقى أحد إلا حلف ، واستقام الأمر بغير منازع ، فأمر ونهى وبذل الأموال ، وأمر وأقر، وولى وعزل ".[81] وفي تلك المرحلة الأولى من سلطنته ، أخذ بيبرس يتقرب من الخاصة والعامة وأتخذ مجموعة من الإجراءات التي خففت عن الأهالي عن الضرائب وألغى الأموال التي كان قطز قد فرضها واستحدثها بحجة محاربة المغول .[82] ولقب في بداية سلطنته بلقب " القاهر " ولكن الوزير زين الدين يعقوب أشار عليه بأن يغير لقبه الى " الظاهر " لكون اللقب الأول " ما تلقب به أحد فأفلح " .[83] فوافق بيبرس على ذلك وأصبح لقبه منذ ذلك الوقت " السلطان الملك الظاهر ركن الدين بيبرس البندقداري " .[84] وأرسل الى الملوك والأمراء في الشام واليمن وسائر الأقطار ليعترفوا بسلطنته .[85] وأصبح هذا الأسلوب هو الأمثل للوصول الى السلطنة في دولة المماليك سواء البحرية أو الجراكسة ويتبع هذا الانقلاب مجموعة من الانقلابات الأخرى ولكنها لم تكن بحجم هذا الانقلاب الكبير الذي أحدثه الظاهر بيبرس والذي نجم عنه تثبيت دعائم دولة المماليك وجعلها في مواجهة الدول التي كانت قائمة في العالم الاسلامي آنذاك بل تفوقت عليها .

أما أشهر هذه الانقلابات العسكرية التي حدثت بعد ذلك فهو الانقلاب الذي قام به العادل كتبغا [86] سنة (694 هـ / 1294 م) غير أنه لم يلبث طويلاً في السلطنة حيث تشاءم الناس من سلطنته لكونها كانت مصحوبة بعدد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية ولم يلبث أن خلع على يد حسام الدين لاجين .[87] الذي كان قد دبر مؤامرة لخلع كتبغا وقتله ، غير أنه أكتفى بخلعه وتدبير انقلاب ضده بالاتفاق مع مجموعة من الأمراء وتلقب بلقب المنصور حسام الدين لاجين ، والذي أيضاً لم يلبث طويلاً في السلطة وتم قتله وتولية الناصر محمد بن قلاوون في ولاية ثانية .[88]

والانقلاب الأخير الذي شهدته دولة المماليك البحرية هو الانقلاب الذي قام به المظفر بيبرس الجاشنكير .[89] وذلك في أعقاب إجباره للناصر محمد بن قلاوون بالتنازل له عن السلطنة سنة (708 هـ / 1308 م) .[90]

ثالثاً: تداول السلطة في عهد دولة المماليك الجراكسة

1 – نشأة فرقة المماليك الجراكسة

يعود الفضل في تكوين فرقة المماليك الجراكسه الى السلطان المنصور سيف الدين قلاوون ، الذي أستطاع أن ينشأ فرقة من هؤلاء المماليك ليعتمد عليهم ضد منافسيه من كبار الأمراء ، وتكون سنداً لأولاده وذريته في الاحتفاظ بالعرش، وكان المنصور قلاوون يقول " كل الملوك عملوا شيئاً يذكرون به ما بين مال وعقار، وأنا عمرت أسواراً وعملت حصوناً مانعه لي ولأولادي وللمسلمين ، وهم المماليك " .[91]

لذلك فَضَل قلاوون أن تقتصر فرقته الجديدة من جنس غير الاجناس المختلفة التي أنتمى إليها ممالك عصره ، فأعرض عن شراء الأتراك والمغول والتركمان وغيرها من أجناس المماليك البحرية واقتصر على شراء المماليك من العنصر الجركسي الذين ينتمون الى بلاد الكرج (جورجيا) وهي البلاد الواقعة بين بحر قزوين والبحر الأسود .[92]

ومما شجع قلاوون على شراء هذا العدد الكبير من العنصر الجركسي هي كثرتهم في أسواق الرقيق ولاسيما في النصف الأخير من القرن (السابع الهجري / الثالث عشر الميلادي)، بسبب تعرض بلادهم لغزوات المغول ، حيث كانت ميداناً للصراعات بين مغول فارس ومغول القفجاق.[93]

والواقع أن تطور الاحداث الداخلية في مصر في أعقاب وفاة السلطان المنصور قلاوون ساعد على ظهور المماليك الجراكسه والذي أسكنهم في أبراج القلعة لذلك عرفوا بالتاريخ أيضاً بأسم المماليك البرجية في محاولة لعزلهم عن المماليك البحرية وحتى لا يتأثروا بروحهم التي تطرق إليها الفساد والفوضى .[94]

2 – خصائص تداول السلطة في دولة المماليك الجراكسه او البرجيه

تختلف دولة المماليك الثانية أو الجراكسه عن دولة المماليك البحرية في عدة جوانب وفي طريقة الوصول للسلطنة رغم أنهم حاولوا التمسك ببعض المبادئ التي أعتمد عليها المماليك البحرية في تداول السلطة ، غير إننا نجد أن لهذه الدولة جوانب كثيرة مختلفة منها أن أغلب سلاطينهم كانوا جميعاً من أصل جركسي باستثناء أثنين فقط ترجع أصولهما الى الروم وهم السلطان خشقدم .[95] والسلطان تمربُغا.[96] فضلاً عن ذلك فأن مبدأ وراثة الحكم الذي حاول بعض سلاطين المماليك البحرية تطبيقه وطبق فعلاً وبشكل واضح في بيت قلاوون ، لم يكن له الأثر الكبير والفعال في عصر دولة المماليك الجراكسه ، والواقع أن حكام دولة المماليك الجراكسه كانوا زعماء أو أمراء كبار أكثرهم منهم سلاطين وكان نجاح الواحد منهم يتوقف على مدى نجاحه في توجيه كبار الأمراء وضرب طوائف المماليك بعضها ببعض .[97] ويمكن أن نلخص خصائص تداول السلطة في عدة نقاط وهي :-

أ – فترة الاضطراب والنشأة (784 – 825 هـ)

وقد تميزت هذه الفترة بعدد من المشاكل الداخلية وتحديات إقليمية وخارجية متمثلة بهجوم تيمورلنك على الشام وتبدأ باستيلاء الظاهر برقوق على السلطنة بعد خلع السلطان أمير حاجي حفيد الناصر محمد بن قلاوون ، حيث أنتحل نفس العذر الذي سبق أن نجح به الطامعون في السلطنة وهو صغر سن السلطان وحاجة الدولة الى سلطان قوي لمواجهة الاضطراب في الداخل والخارج ، لذلك عقد اجتماع بالقلعة سنة (784 هـ / 1382 م) وتم خلع السلطان الصغير وتعيين برقوق سلطاناً ولقب باالظاهر .[98] ولم يمضي على تعيين الظاهر برقوق بالسلطنة عام واحد حتى حيكت ضده مؤامرة لعزله وإحلال الخليفة العباسي المتوكل بدله .(99) ورغم المؤامرات الكثيرة التي تعرض لها برقوق والأخطار الخارجية التي تزامنت مع سلطنته غير أنه تمكن من القضاء على جميع المؤامرات الداخلية ومواجهة خطر المغول بقيادة تيمورلنك الذي أرسل رسالة الى برقوق مماثلة للرسالة التي بعثها هولاكو الى قطز سنة (801 هـ / 1260م) يطلب منه الاستسلام الفوري .[100] لذلك أعد برقوق حملة لمواجهة تيمورلنك بالتعاون مع صاحب بغداد أحمد بن أويس لكنه لم يلبث أن توفى بالقاهرة سنة (801 هـ / 1399 م) ، وقد حاول الظاهر برقوق تطبيق مبدأ ولاية العهد لذلك خلفة بالحكم أكبر أبنائه الثلاثة وهو الناصر فرج الذي كان في الثالثة عشر من عمره .[101] والذي لم يستطع مواجهة تيمورلنك في الشام ، وأعلن استسلامه لشروط المغول بقيادة تيمورلنك لذلك خسر مكانته في نفوس المماليك وسرعان ما نشب النزاع وأضطر السلطان للاختفاء عن مسرح الأحداث حوالي شهرين ، لذلك حل محله

أخوه المنصور عبد العزيز سنة (808 هـ / 1405 م) وبعد هدوء العاصفة عاد الناصر فرج بن برقوق الى السلطنة مرة ثانية في نفس العام .[102] وشهدت هذه الفترة فوضى سياسية وصراع بين الأمير شيخ المحمودي ونوروز الذين أعلنا مخالفتهما للسلطان الذي لم يلبث أن قتل سنة (815 هـ / 1412م) .[103] وكانت المشكلة التي ظهرت على المسرح السياسي بعد مقتل الناصر فرج هي أيهما يلي العرش الأمير شيخ المحمودي أم الأمير نوروز ، وحتى يتم حل المشكلة عهد بالسلطنة الى الخليفة العباسي المستعين لأول مرة سنة (815 هـ / 1412 م) .[104] ومن الواضح أن سلطنته التي أستمرت خمسة أشهر تقريباً كانت شكليه فقط حتى تمكن شيخ المحمودي من التغلب على الأمير نوروز واعتلاء السلطنة بلقب المؤيد شيخ المحمودي .[105]

ب – عصر سلطنة الأوصياء الأتابك (825 – 872 هـ)

وتبدأ هذه الفترة منذ أواسط الدولة المملوكية الثانية أي منذ عهد السلطان الأشرف برسباي (825 – 841 هـ) الذي كان وصياً لأبن السلطان ططر وهو محمد بن الظاهر ططر الذي لم يلبث بالحكم سوى بضعة أشهر والذي لم يلبث أن خُلع وانتزعت منه السلطنة وأصبحت للأشرف برسباي الذي تقلد السلطنة لفترة تزيد عن ستة عشر سنة .[106] وهي فترة طويلة لم يماثله فيها من سلاطين دولة المماليك الجراكسه سوى الأشرف قايتباي ، وعلى الرغم مما قاساه الناس في عهد برسباي من سوء الأحوال الاقتصادية وارتفاع الأسعار بسبب سياسته الاقتصادية الجائرة ، غير إن عهده أتصف بالاستقرار وقلة الاضطرابات مما مكنه من القيام بعمل حربي ضخم وهو غزو جزيرة قبرص .[107]

في الواقع أن أفضل ما يمكن أن توصف فيه هذه المرحلة من سلطنة المماليك الثانية هو زمن الاستقرار المؤقت المتزامن مع قوة السلطان في تصديه للخصوم ، فضلاً عن ذلك أن معظم من تولى السلطنة في ذلك العصر ممن أطلق عليهم " نظام الملك " .[108] ويقصد به اللقب الذي أطلق على من يلي أمور الدولة في ظل سلطان قاصر لذلك يكون حامل هذا اللقب وصياً عليه ، وأغلب هؤلاء كانوا قادة للجيش المملوكي " أتابك العسكر " .[109] ويظل أحدهم في ذلك المنصب لشهور قليلة حتى يمكن لنفسه فيخلع السلطان الصبي ويستقر مكانه ، وقد تكررت هذه الحالة عدة مرات في هذه الدولة ولم ينتهي إلا بسقوط الدولة المملوكية سنة (923 هـ / 1517 م) .[110] لذلك أصبح منصب السلطنة كأنه رتبه عسكرية وليست سياسية،وكان ارتقاء قائد الجيش لمنصب السلطنة دونما اعتراض بالرغم من تباين الفئات والعصبيات المملوكية ، لذلك أصبح حلم السلطنة يراود كل الأوصياء للسلاطين الصغار أو ما أطلق عليهم " نظام الملك " و " أتابك العسكر " .

وسوف نلاحظ الظاهرة السابقة الذكر تكرر فيمن تولي السلطنة في هذه الفترة ،فبعد وفاة السلطان برسباي سنة (841 هـ / 1438 م) لم يستطع العزيز يوسف بن برسباي الذي كان في الرابعة عشر من عمره أن يحتفظ بالسلطنة أمام نفوذ أقوى الأمراء عندئذ وهو الأمير جقمق الذي ولي السلطنة بعد خلع أبن برسباي سنة (842 – 857 هـ) والذي تعرض أيضاً في بداية حكمه الى ثورات الأمراء ضده ، وأبرز ما أمتاز به عهد السلطان جقمق هو علاقته الجيدة مع المغول وذلك أعقاب وفاة تيمورلنك وتصدع دولته الواسعة ، حيث بدأ أبنه شاه رخ صفحة جديدة مع دولة المماليك .[111] وقد حاول الظاهر جقمق ولاسيما في أواخر سنة (856 هـ / 1452 م) أن يعيد نظام ولاية العهد لذلك عندما شعر بالمرض في اواخر أيامه خلع نفسه من السلطنة وعهد الى ولدهِ عثمان بالسلطنة فتسلطن في حياة أبيه الذي لم يلبث أن توفى في سنة (857 هـ / 1453م) .[112]

غير أن المنصور عثمان بن جقمق لم يستطع البقاء في السلطنة سوى ثلاث وأربعين يوماً حيث عزله الأمير إينال وحل محله ، ولقب بلقب الأشرف ، ولعل الظاهرة الأخرى التي سادت هذه الفترة فضلاً عن سيطرة الأتابك والأوصياء هي انعدام روح النظام وكثرة المنازعات بين طوائف المماليك.[113] وأستمر الأشرف إينال في الحكم ثمان سنوات (857 – 865 هـ) ثارَ خلالها المماليك الجلبان سبع مرات ، ولقد تعاقبت على عرش سلطنة المماليك مجموعة من السلاطين تميزت فترة حكمهم بالسرعة حتى أن بعضهم لم يستمر في السلطنة إلا أياماً معدودة بل لم يبقى سوى ليلة واحدة .[114] حتى قيام السلطان الأشرف قايتباي بالسلطنة الذي أستمر في الحكم تسعة وعشرين عاماً(872 – 901 هـ) ، وهي فترة طويلة لم يسبقه فيا أحد من سلاطين دولة المماليك الثانية (الجراكسه) عدا السلطان الناصر محمد بن قلاوون في دولة المماليك البحرية .[115] وقد أثبت السلطان الأشرف قايتباي أنه من أقدر السلاطين في الحرب وأوسعهم خبرة بشؤون العالم الخارجي ، وأكثرهم شجاعة وحكمة ، رغم تعرضه لثورات الجلبان غير أنه أظهر شجاعة وجرأة في مواجهة المشاكل الكبرى التي هددت دولته .[116] ورغم قوته غير أنه لم يسلم من ثورات المماليك ولاسيما بعد أن تقدم به العمر وأستبدَ به الضعف والمرض ، لذلك أجتمع الأمراء والقضاة والخليفة وبايعوا أبنه محمد الذي تلقب بالناصر محمد بن قايتباي الذي كان في الرابعة عشر من عمره، لذلك لم يستطيع الصمود أمام كبار الأمراء الذين أشتد التنافس بينهم حول الوصاية على السلطان القاصر ، باعتبار أن هذه الوصاية هي الخطوة المؤدية الى الاستئثار بالحكم وبمنصب السلطنة ، فخرج الأمير قانصوه خمسمائة، منتصراً في الجولة ، إذ تولى منصب الأتابكية ، وأستبد بالسلطة ، " وماكان أغناه عن هذه السلطنة " .[117] على قول المؤرخ أبن اياس

، وذلك لأن خصومه سرعان ما خلعوه ثم قتلوه وأعادوا الناصر محمد بن قايتباي مرة أخرى الى السلطنة .[118] وشهدت هذه الفترة ثورات الجلبان الذين استبدوا بالأمور وعاثوا فساداً في البلاد ، وعندما ضاق الأمراء باستبداد المماليك الجلبان وخضوع السلطان الصغير محمد بن قايتباي لرأيهم ، قتلوه واختاروا الظاهر قانصوه الغوري وهو خال السلطان القتيل ليتولى السلطنة ، وهكذا تعاقب السلاطين بسرعة في تلك الفترة المضطربة التي تمثل الفصل الختامي في تاريخ سلطنة المماليك ، إذ تكررت فيها عمليات العزل والخلع ، حتى تمكن السلطان قانصوه الغوري عند عودته الثانية للسلطنة من إعادة الأمن والاستقرار ولو بشكل مؤقت للدولة ، ولم تلبث دولة المماليك أن واجهت خطر العثمانيين بعد سلسلة من الصراعات ليتمكنوا في النهاية من القضاء على دولة المماليك في سنة (923هـ /1517 م) بعد أن تمكنوا من قتل آخر سلاطين المماليك الأشرف طومان باي .[119]

الخاتمة والنتائج

بعد الانتهاء من إعداد من البحث الموسوم ((وسائل تداول السلطة في دولة المماليك 648 – 923 هـ / 1250 – 1517 م)) يمكن الخروج بالنتائج التالية :-

1 – رغم محاولة المماليك التمسك بإرث أسيادهم الأيوبيين في نظم الحكم، ولاسيما في تطبيق مبدأ ولاية العهد ، غير أنهم فشلوا في تحقيق هذا الهدف رغم محاولة مجموعة من سلاطينهم الأقوياء مثل الظاهر بيبرس والمنصور قلاوون .

2 – يعد عهد المنصور قلاوون وبنيه وأحفاده من بعده ولاسيما عصر الناصر محمد بن قلاوون من أكثر فترات سلاطين المماليك التزاماً بمبدأ ولاية العهد وتوريث السلطنة رغم تعرض سلطنة الناصر محمد بن قلاوون الى الأقصاء لثلاث مرات .

3 – أعتمد المماليك على مبدأ القوة والحكم لمن غلب في كلا الدولتين سواء البحرية أو البرجية ، حيث شهدت هذه الدولة حوالي 40 انقلاباً عسكرياً ، رغم إن أغلب سلاطين المماليك قد أوصو بولاية العهد لأبنائهم ،غير أن ذلك لم يجعلهم بمعزل عن العزل بالخلع وحتى القتل في بعض الأحيان لذلك كانت الطبقة الحاكمة المملوكية مؤهلة نفسياً للتفاعل بشكل إيجابي مع الانقلابات والمؤامرات والاستيلاء على السلطنة بقوة السلاح والعدد .

4 – رغم تعرض دولة المماليك ومنصب السلطنة الى مجموعة كبيرة من المؤامرات و الانقلابات السابقة الذكرحيث انتهت حياة حوالي (20) سلطاناً بالقتل ، غير إنها أستمرت قوية وثابتة لمدة 227 سنة ، وهذا يؤكد أن النظام الحاكم للدولة المملوكية قد وضع بطريقة تضمن للدولة ذاتها

الاستمرار بغض النظر عن شخص القائمين بأمرها ، لذلك كانت بحق دولة مؤسسات بمقياس عصرها .

5 – حاولت دولة المماليك البرجية (الجراكسه) ، تطبيق مبدأ وراثة السلطنة لكنها غالباً كانت شكلية ومؤقتة ، حيث طغت سلطة الأمراء الأقوياء ونواب السلطنة وأتابك العسكر الذين كانوا يوجهون الأحداث بشكل فعلي مع وجود دور شكلي للخليفة العباسي .

هوامش البحث ومصادره

(1)يعد الماوردي أحد أوائل من كتب في الأحكام السلطانية وأبرزهم ويعد كتابه مصدراً رئيساً للنظرية السياسية الشرعية للدولة الاسلامية وشرع الماوردي إمارة الاستيلاء التي ظهرت تحت سلطة الأمر الواقع ولحق به الفقهاء الذين جاؤوا بعده . للمزيد حول احكام الماوردي ينظر : الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري ، (ت 450 هـ) ، الأحكام السلطانية ، دار الحديث ، القاهرة ، د.ط ، ص150 .

(2)أيوب ، محمد شعبان ، دولة المماليك ، تاريخ المماليك السياسي والعسكري ، مؤسسة أقرأ للنشر والتوزيع والترجمة ، ط1 ، 2015 م ، ص69 .

(3)الأحكام السلطانية ، ص120 .

(4)الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص103 .

(5)الماوردي ، الأحكام السلطانية ، ص124 .

(6)وتعرف أيضاً بدولة الأتابكة في الموصل وقام بتأسيسها عماد الدين زنكي بن قسيم الدولة أق سنقر وكان من موالي السلطان ملكشاه السلجوقي وأتابكاً لولده فولاه حلب ثم أصبحت له معظم بلاد الجزيرة والموصل وبعد وفاته خلفه ولده عز الدين مسعود وبعد وفاته ولى السلطان محمود السلجوقي عماد الدين زنكي على الموصل فسار إليها وتملكها وأخضع فيما بعد معظم مدن الشام وألحقها بأتابكية الموصل أو دولته . للمزيد ينظر: أبن الأثير، التاريخ الباهر في الدوله الاتابكية، تحقيق د. عبد القادر أحمد حليمات ، دار الكتب ، القاهرة ، 1963 ، ص79 .

(7)للمزيد عن هذه الشخصية وإنجازاته في مقاومة الصليبيين ولاسيما تحريره لأمارة الرها الصليبية . ينظر: عاشور ،فايد حماد ،جهاد المسلمين في الحروب الصليبية في العصر الفاطمي والسلجوقي والزنكي والأيوبي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، 1985م ، ص170 .

(8)عرفت بالأيوبية نسبة الى أيوب بن شادي والد صلاح الدين الأيوبي الذي تمكن من تأسيس الدولة الأيوبية في مصر وبلاد الشام من (567 – 648هـ) للمزيد عن هذه الدولة ينظر : أبن شداد ، بهاء الدين يوسف بن رافع الأسدي ن (ت632 هـ) ، النوادر السلطانية والمحاسن اليوسفية ، تحقيق جمال الدين الشبال ، ط1 ، القاهرة ، 1964م ، ص36 ؛ أبو شامه، شهاب الدين محمد بن عبد الرحمن المقدسي ، (ت 665 هـ) ، الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية ، دار الجبل ، بيروت ، ب . ت ، ص195 .

(9)والمقصود بهذه الدول التي قامت في المغرب الاسلامي مثل دول المرابطين والموحدين والدولة الحفصيه وبني زيان وبني مرين وغيرها من الدول . للمزيد ينظر : أبن خلدون ، عبد الرحمن محمد بن محمد ، (ت 808 هـ) ، العبر

وديوان المبتدأ والخبر ، تحقيق خليل شحا1ه وسهيل زكار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، لبنان ، 1988م ، ص145 .

(10) الأجلاب : وهم فرقة من المماليك صغار السن الذين يشتريهم السلطان لنفسه ويطلق عليهم المشتروات . ينظر : دهمان، محمد أحمد ، معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي ، دار الفكر المعاصر ، لبنان ، ط1 ، 1990 ، ص120 .

(11) الجلبان : وهم مجموعة من المماليك البالغين ويختلفون عن المشتروات الأجلاب الصغار ، وأختلفت طرق وصولهم الى مصر مابين الهجرات واللجوء بسبب الاضطرابات السياسية في بلدانهم ويعود بداية ظهورهم الى الظاهر بيبرس البندقداري . للمزيد ينظر : ضومط ، انطوان خليل ، الدولة المملوكية التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري ، دار الحداثة ، بيروت ، ص . ب ، ص185 .

(12) أبن أيبك الدوادري ، أبو بكر عبد الله بن أيبك ، (ت 736 هـ) ، كنز الدرر وجامع الغرر : المعروف بأسم الدره الزكية في أخبار الدولة التركية، تحقيق أولرخ مان ، القاهرة ، 1971 م ، ج7 ، ص270 .

(13) أبن واصل ، جمال الدين محمد بن سالم ، (ت 697 هـ ، مفرج الكروب في أخبار بني أيوب ، تحقيق جمال الدين الشيال ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1957 م ، ج2 ، ص371 ؛ عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الأيوبيون والمماليك في مصر وبلاد الشام ن دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1997م ، ص180 .

(14) القرماني ، أحمد بن يوسف ، أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ ، تحقيق فهمي سعد وأحمد حطيط ، ط1 ، 1992م ، ص197 ؛ أيوب ، محمد شعبان ، دولة المماليك ، ص70 .

(15) تقي الدين أحمد بن علي ، (ت 845 هـ) السلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ،1997م ،ط1، ص361.

(16) النويري ، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ، (ت 732 هـ) ، نهاية الأرب في فنون الأدب ، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ومراجعة محمد مصطفى زيادة ،الهيئة المصرية للكتاب ، 1985م ، ج7 ، ص97 .

(17) المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص463 .

(18) كان سبب توقيعها بوالدة السلطان خليل لكونه أبن الصالح نجم الدين أيوب ، وذلك في محاولة منها للظهور كوصية على الطفل الصغير والحكم باسمه لكسب شرعية الحكم من الخلافة العباسية . ينظر : أبن أيبك ، كنز الدرر ، ج7 ، ص370 .

(19) أبن أيبك ، كنز الدرر ، ج7 ، ص371 ؛ عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الأيوبيون والمماليك ، ص180 .

(20) أبن تغري بردي ، أبو المحاسن يوسف بن تغري بردي الأتابكي ، (ت 874هـ) ، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة ، تحقيق جمال الدين الشيال ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، 1972م ، ج7 ، ص18-82 ؛ عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الأيوبيين والمماليك ، ص82 .

(21) طقوش ، محمد سهيل ، تاريخ المماليك في مصر والشام ، دار النفائس ، بيروت ، ط1 ، 1977م ، ص82 .

(22) العبادي ، أحمد مختار ، قيام دولة المماليك الأولى ؛ دار النهضة العربية ، بيروت ، 1986م ، ص267 .

(23) عاشور ، سعيد عبد الفتاح، الأيوبيين والمماليك ، ص165 .

(24) أبن أبي الفضائل ، المفضل ، النهج السديد والدر الفريد فيما يعد تاريخ أبن العميد ، تحقيق بلوشيه ، باريس ، 1919م ، ص107 .

(25) كان ذلك الشخص هو الأمير أحمد بن الظاهر بن الناصر العباسي ، حيث أستدعى الظاهر بيبرس القضاة للتأكيد من صحة نسبه وبعد التأكد منه بايعه السلطان خليفة للمسلمين ولقبه بالمستنصر بالله . ينظر : أبن عبد الظاهر ، محي الدين أبو الفضل عبد الله ، (ت 694هـ) ، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، تحقيق عبد العزيز الخويطر ، الرياض ، 1976م ، ص100 .

(14)

(26) السلوك لمعرفة دول الملوك ، ج2 ، ص225 .

(27) طقوش ، تاريخ المماليك في مصر وبلاد الشام ، ص68 ؛ عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الأيوبيون والمماليك ، ص85 .

(28) أبن العميد ، جرجس ، أخبار الأيوبيين ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة ، ب ت ، ص38 ؛ أبن أيبك ، كنز الدرر ، ج7 ، ص383 .

(29) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج6 ، ص373 .

(30) أيوب ، محمد شعبان ، دولة المماليك ، ص160 ؛ عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الأيوبيين والمماليك ، ص185 .

(31) طقوش ، محمد سهيل ، تاريخ المماليك ، ص101 .

(32) المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص40 .

(33) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج7 ، ص76 ؛ عاشور ، الأيوبيين والمماليك ، ص76 .

(34) عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، العصر المماليكي في مصر وبلاد الشام ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1976م ، ص145 .

(35) الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، ص405 .

(36) يبدو أن رغبة الأمراء في تنصيب السعيد بركة خان ليس وفاءاً منهم لسيدهم الظاهر بيبرس ، وإنما لتهدئة الأمور وإخماد ثورات المماليك ، حسب العرف المتبع عندهم كما سبق أن وضحنا سابقاً .

(37) الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، ص207 .

(38) أبن واصل ، مفرج الكروب ، ج3 ، ص195 .

(39) أبن إياس ، محمد بن أحمد ، (ت 930 هـ) ، بدائع الزهور في وقائع الدهور ، تحقيق محمد مصطفى ، دار الباز ، مكة / ب ت ، ج1 ، ص245 .

(40) الألفي هو سيف الدين قلاوون وعرف بالألفي لأنه بيع بألف دينار وهو أحد المماليك البحرية الصالحية وأصله من مغول القفجاق أشتراه الأمير علاء الدين آق سنقر الساقي العادلي بألف دينار وكان هذا المبلغ كبير جداً بالنسبة لمتوسط أسعار المماليك في ذلك الوقت بسبب ما تمتع به من صفات ومواهب . ينظر : المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص656 .

(41) بيبرس الدويدار ، ركن الدين بيبرس المنصوري ، (ت 725 هـ) ، زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة ، تحقيق د.زبيدة عطا ، ب ت ، ج9،ص153.

(42) أبو الفداء ، عماد الدين اسماعيل بن الملك الأفضل ، (ت 732 هـ) ، المختصر في أخبار البشر ، دار المعرفة ، بيروت ، ب ت ، ج4 ، ص12.

(43) المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص926 ؛ أبن إياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ص250 .

(44) عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الأيوبيين والمماليك ، ص221 .

(45) زبدة الفكرة في تاريخ الهجرة ، ج9 ، ص160 .

(46) أبو الفداء ، المختصر ، ج3 ، ص120 ؛ المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص676 ز

(47) أبن أبي الفضائل ، النهج السديد ، ج2 ، ص322 .

(48) أبن دقماق ، أبراهيم بن محمد بن أيدمر ، (ت 809 هـ) ، الجوهر الثمين ي سير الخلفاء والملوك والسلاطين ، تحقيق سعيد عبد الفتاح عاشور ، منشورات مركز البحث العلمي وأحياء التراث ، أم القرى ، 1982م ، ص206- 208 .

(49) أبن حبيب ، الحسن بن عمر بن الحسن ، (ت 779 هـ) ، تذكرة النبيه في أيام المنصور وبنيه ، تحقيق محمد محمد أمين ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، 1976 ، ج1 ، ص125 .

(50) الأشرف خليل بن قلاوون وهو الأبن الثاني للسلطان قلاوون وكان مكروهاً من قبل الأمراء لما عرف عنه من قسوة وعدم تمسك بأصول الدين وأتهمه البعض بأنه هو الذي دس السم لأخيه الأكبر علاء الدين . ينظر : المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص794 .

(51) بيبرس الدويدار ، زبدة الفكرة ، ج9 ، ص254 .

(52) عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الحركة الصليبية صفحة مشرقة من تاريخ الجهاد العربي في العصور الوسطى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط2 ، 1971م ، القاهرة ، ج2 ، ص925 .

(53) أبن حبيب ، تذكرة النبيه ، ج1 ، ص127 .

(54) أبن الوردي ، عمر بن مظفر بن عمر ، (ت 749 هـ) ، تتمة المختصر في أخبار البشر ، تاريخ ابن الوردي ، دار الكتب العلمية ، ط1 ، بيروت، 1996م ، ج2 ، ص276 .

(55) أبن إياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ص127 .

(56) أبن حبيب ، تذكرة النبيه ، ج1 ، ص168 ؛ أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج8 ، ص41 .

(57) أبن حبيب ، تذكرة النبيه ، ج1 ، ص171 .

(58) المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص386 ؛ أبن إياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ص614 .

(59) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج8 ، ص115 .

(60) العيني ، بدر الدين محمود بن أحمد ، (ت 855 هـ) ، عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان ، ص702 .

(61) أبن إياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ص419 .

(62) المقريزي ، السلوك ، ج2 ، ص46 ؛ أبن إياس ، بدائع الزهور ، ج2 ، ص420 .

(63) أبن حبيب ، تذكرة النبيه ، ج2 ، ص17 .

(64) أبن حبيب ، تذكرة النبيه ، ج2 ، ص19 .

(65) أبو الفداء ، المختصر ، ج2 ، ص75 ؛ أبن أيبك ، كنز الدرر ، ج9 ، ص288 .

(66) أبو الفداء ، المختصر ، ج3 ، ص57 ؛ المقريزي ، السلوك ، ج2 ، ص71 .

(67) الشجاعي ، شمس الدين ، (ت 756 هـ) ، تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده ، تحقيق برباره شيفر ، قسم الدراسات الاسلامية ، القاهرة ، 1977م ، ص95 .

(15)

(68) عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الأيوبيين والمماليك ، ص190 .

(69) عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، العصر المملوكي ، ص208 .

(70) أيوب ، محمد شعبان ، دولة المماليك ، ص95 .

(71) المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص417 ؛ عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الأيوبيين والمماليك ، ص180 .

(72) أبو الفداء ، المختصر ، ج3 ، ص193 ؛ أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج7 ، ص50 .

(73) أبن أيبك ، كنز الدرر ، ج8 ، ص39 .

(74) القلقشندي ، شهاب الدين أحمد بن علي ، (ت 821 هـ) صبح الأعشى في صناعة الإنشا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج8 ، ص63 .

(75) أبو الفداء ، المختصر ، ج3 ، ص207 ؛ أبن الوردي ، تاريخ أبن الوردي ، ج5 ، ص180 .

(76) عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الأيوبيون والمماليك ، ص200 .

(77) المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص436 .

(78) المقريزي ، السلوك ، ج1 ، ص437 .

(79) أبن عبد الظاهر ، الروض الزاهر في سيرة الملك الظاهر ، ص70 .

(80) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج7 ، ص102.

(81) أبن عبد الظاهر ، الروض الزاهر ، ص71 .

(82) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج7 ، ص109 .

(83) أبو الفداء ، المختصر في أخبار البشر ، ج3 ، ص208 ؛ أبن الوردي ، تاريخ أبن الوردي ، ج2 ، ص205 .

(84) أبو الفداء ، المختصر ، ج3 ، ص209 .

(85) أبن عبد الظاهر ، الروض الزاهر ، ص81 ؛ عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الأيوبيين والمماليك ، ص202 .

(86) كتبغا وهو أحد أمراء المغول الذين واجهوا المماليك في معركة عين جالوت ولكنه أنهزم في المعركة في أعقاب انتصار سيف الدين قطز ، ثم شارك مع جيش المغول ضد المماليك في معركة حمص سنة (680 هـ) وتم أسرهِ على يد السلطان سيف الدين قلاوون ، وبفضل شجاعته أستطاع أن يكسب أعجاب ولطف المنصورقلاوون لذلك جعله من مماليكه . للمزيد ينظر: أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج8 ، ص115 ؛ العنبكي ، أنوار جاسم ، الأثر السياسي والاجتماعي للوافديه في دولة المماليك عهد السلطان كتبغا (694 – 696 هـ) ، بحث منشور في مجلة دراسات في التاريخ والآثار ، كلية الآثار، جامعة بغداد ،العدد 90 ، 2024م ، ص22 .

(87) هو السلطان المنصور حسام الدين لاجين وهو أيضاً أحد مماليك المنصور قلاوون وجعله من مماليكه وعندما تولى السلطنة المنصور قلاوون جعل حسام الدين لاجين نائباً له بقلعة دمشق ، وتولى السلطنة في أعقاب خلع كتبغا . للمزيد ينظر : أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج8 ، ص125 .

(88) أبن أيبك ، كنز الدرر وجامع الغرر ، المعروف بالدر الفاخر في سيرة الملك الناصر ، تحقيق ، هانس روبرت ، منشورات المعهد الألماني للآثار، القاهرة ، 1960م ، ج9 ، ص163 .

(89) أبن أيبك ، الدر الفاخر في سيرة الملك الناصر ، ج9 ، ص170 .

(90) الشجاعي ، تاريخ الملك الناصر محمد بن قلاوون الصالحي وأولاده ، ص102 .

(91) المقريزي ، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، تحقيق محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج2 ، ص211 .

(92) الحمي ، ياقوت بن عبد الله الرومي ، (ت 626 هـ) ، معجم البلدان ، دار صادر ، بيروت ، 1995م ، ج2 ، ص130 .

(93) عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، العصر المماليكي في مصر وبلاد الشام ، ص125 .

(94) أبن إياس ، بدائع الزهور ، ج2 ، ص203 .

(95) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج7 ، ص201 .

(96) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج8 ، ص95 .

(97) المقريزي ، الخطط ، ج2 ، ص215 .

(98) أبن إياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ص309 .

(99) أبن حجر ، شهاب الدين أحمد بن علي ، (ت 852 هـ) ، إنباء الغمر بأبناء العمر ، تحقيق محمد عبد المعيد خان ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1986م ، ج2 ، ص128 .

(100) أبن صصري ، محمد أبن محمد ، (كان حيا سنة 801هـ) ، الدرة المضيئة في الدولة الظاهرية ، تحقيق وليام م.بربنر ، منشورات جامعة كاليفورنيا ، 1963م ، ص20 .

(101) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج10 ، ص275 .

(102) أبن أياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ص821 .

(103) أبن أياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ص822 .

(104) العيني ، بدر الدين ،(ت855هـ) ،السيف المهند في سيرة الملك المؤيد شيخ ، تحقيق هانس أرنست ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه ، القاهرة، 1962م ، ص182 .

(105) العيني ، السيف المهند ، ص185 .

(106) أبن أياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ص850 .

(107) أبن أياس ، بدائع الزهور ، ج1 ، ص852 .

(16)

(108) أيوب ، محمد شعبان ، دولة المماليك ، ص460 .

(109) أيوب ، محمد شعبان ، دولة المماليك ، ص461 .

(110) عاشور ، سعيد عبد الفتاح ، الأيوبيين والمماليك ، ص275 .

(111) أبن عربشاه ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الله ، (ت 854 هـ) ، عجائب المقدور في نوائب في أخبار تيمور ، كلكتا ، 1817م ، ج2 ، ص199 .

(112) أبن إياس ، بدائع الزهور ، ج2 ، ص290.

(113) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج7 ، ص270 .

(114) ويقصد به السلطان خايربك الذي تسلطن سنة (872 هـ) وتولاها في المساء وعزل في الصباح مما جعل المعاصرين له يطلقون عليه (سلطان ليلة) . ينظر : أبن إياس ، بدائع الزهور ، ج2 ، ص474 .

(115) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج12 ، ص20 .

(116) أبن تغري بردي ، النجوم الزاهرة ، ج2 ، ص25 .

(117) يذكر أنه عرف بقانصوه خمسمائة لكونه كان يترأس فرقة من الفرسان قوامها " خمسمائة " فارس . ينظر : أبن إياس ، بدائع الزهور ، ج5 ، ص225 .

(118) أبن إياس ، بدائع الزهور ، ج2 ، ص254 .

(119) أبن زنبل ، الرمال ، (ت 980 هـ) ، آخرة المماليك ((واقعة السلطان الغوري مع سليم العثماني) ، تحقيق عبد المنعم عامر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1998م ، ص122 .

Means of transfer of power in the Mamluk state

(648 – 923 AH / 1250 -1517 AD)

Prof .Dr. Anwar Jassim Hassan Al-Anbaki

College of Education

Al-Mustansiriyah University

dr.anwar.alanbake@gmail.com

Keywords: Transaction, Authority, Mamluks

Summary:

The Mamluk state was characterized by multiple transfers of power . The Mamluk sultan ruled the country by force , and this force sometimes attempted to assume a facade of legitimacy. In reality , the issues of legitimacy was one of the issues that troubled the Mamluk state, especially at the beginning of their rule . this was due , firstly, to their full awareness that they were usurping power from their Ayyubid masters . Socondly, the variables and contradications inherent in their rule made the issue of conferring legitimacy on their rule a pressing matter .

Many jurists, most notably al-Mawardi (d.450 AH) and Abu Ya'la al-Hanbali (d.458 AH) , have outlined the methods and means by which authority is vested in independent states. Al-Mawaedi believes that the legitimacy of a state depends on two conditions : the emirate of delegation (istikfa) , i.e. , obtaining a mandate to rule from the caliph ; and the emirate of forced conquest , which preserves Islamic laws and safeguards religious rulings. This means that the emir or sultan becomes the administrator of political affairs, while the caliph becom In reality, the Mamluk state resorted to using both conditions, depending on its political circumstances and to serve its interests. At the beginning of its rule, it resorted to the condition or emirate of conquest, especially during the reign of Sultan Sayf al-Din Qutuz At other times, it resorted to the emirate or condition of istikfa' or delegation, especially during the

reign of al-Zahir Yabars and after the revival of the Abbasid Caliphate in Cairo, albeit in a formal form.

A key characteristic of the Mamluk era was its bloodshed and frequent military coups, which ended in victory. The reigns of its sultans were marked by deposition or murder, despite the adoption of the principle of succession by some sultans, However, this did not prevent them from being deposed, killed, or exiled. In general, by examining the history of the Mamluk state, the reader discovers that there were two principles that governed the process of transferring power in this state. The first is "sterile kingship." Since a prince was the son of a sultan and had a covenant of authority from his father, he could not become a sultan. The other principle, the most prevalent in the Mamluk state, is "rule belongs to whoever wins"

This system had serious political repercussions for the security and stability of the Mamluk state .